قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: بين إرث الريع وأمل الإصلاح

بسام أديب جيلميران

04 كانون الاول 2025

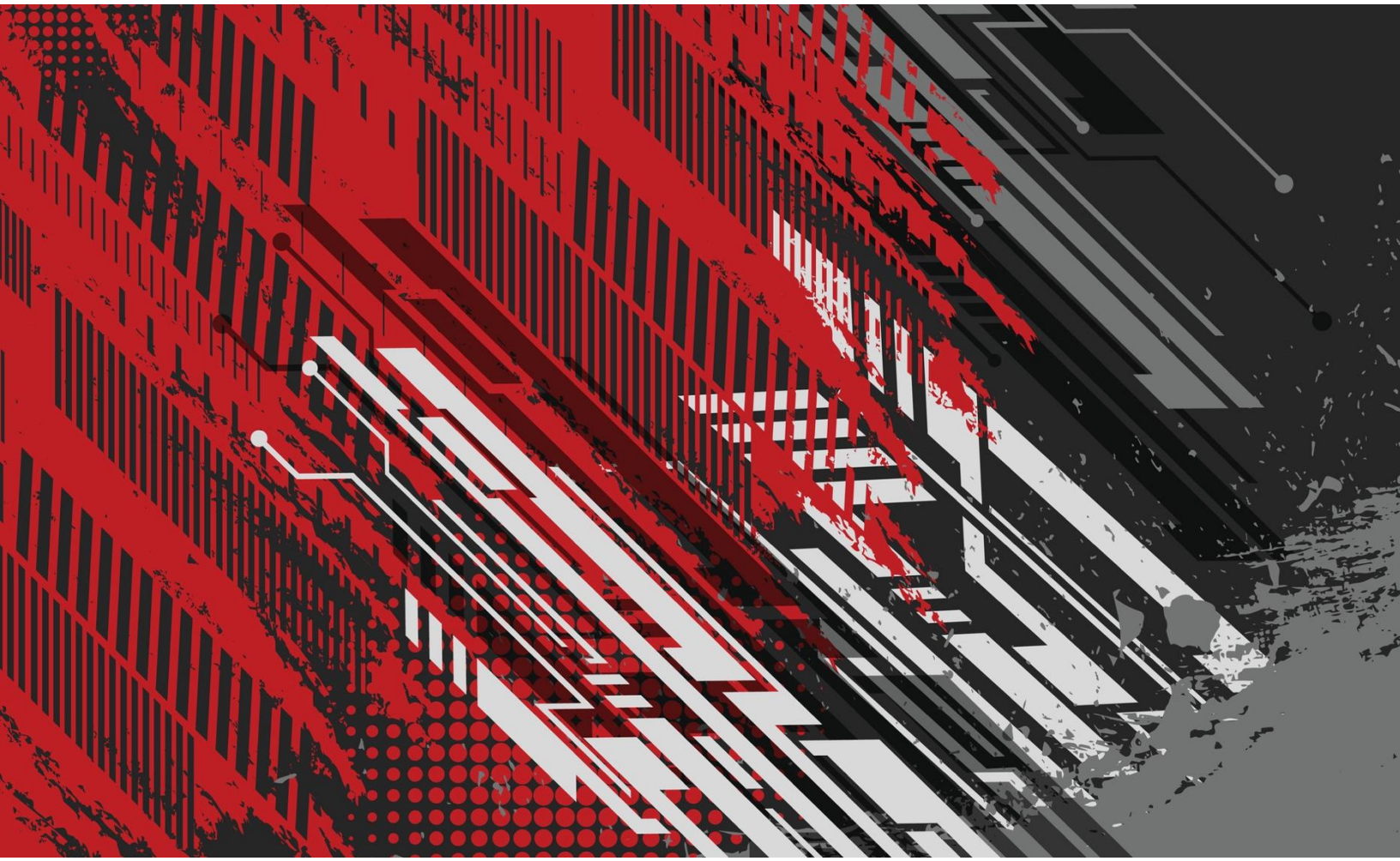

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+| منذ عام ٢٠٠٩

قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: بين إرث الريع وأمل الإصلاح:

(المقالة الأولى من سلسلة «قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي)

بوصفي اقتصاديًا متابعًا للواقع العراقي، فإنني أعمل باستمرار على تحليل الأرقام، وتفكيك دلالاتها، واستخلاص المعاني التي تنطق بها، لأكوّن من خلالها تصورًا دقيقًا عن الواقع الحالي، ورؤية استشرافية للمستقبل. إن الأرقام، رغم جمودها الظاهري، تُعبّر عن حقائق ناطقة عندما يُحسن تفسيرها، وقد كنت دائمًا مقتصدًا في التعبير، مكتفيًا بالتحليل الهادئ. لكنني اليوم، أجد نفسي مدفوعًا لكتابة هذه السطور تعبيرًا عن قلق عميق وطموح حقيقي تجاه وطن وهبه الله ثروات قلّ نظيرها، ومع ذلك أخفق حتى يومنا هذا في استثمارها بما يخدم مواطنيه ويؤمّن مستقبل أبنائه.

إنني أرى أن مستقبل العراق الاقتصادي سيكون مريرًا إن لم تتغير المنظومة التي تحكم عمله، ويُعاد بناء هيكلها بما يضع نصب عينيه المواطن العراقي كأولوية قصوى وركيزة أساسية في مشروع التنمية الشاملة.

من خلال متابعتي المستمرة، ومساهماتي التي امتدت على مدى سنوات سواء عبر النشاط المهني في القطاع الخاص، وتحديدًا في قطاع التأمين، أو من خلال مشاركتي في الجهود الاستشارية الحكومية واخرها كعضو فاعل في الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي، بات من الجليّ أمامي أن الاقتصاد العراقي يمرّ بمرحلة معقّدة وحاسمة في آنٍ واحد. هذه المرحلة تكشف بوضوح هشاشة البنية الاقتصادية وعمق التحديات الهيكلية التي لا يمكن التغاضي عنها مهما حاول البعض رسم صورة مغايرة للواقع.

لقد عانى الاقتصاد العراقي لعقود طويلة من اختلالات جوهرية ناتجة عن هيمنة القطاع النفطي، وهي هيمنة جعلت من الدولة أسيرة لمصدر دخل واحد يوفّر أكثر من تسعين في المئة من الإيرادات العامة. هذه الريعية المفرطة لم تخلق فقط حالة من الاعتماد الكلي على عوائد النفط، بل تسببت في تجميد التنمية في القطاعات الأخرى التي كان يُفترض أن تكون حاضنة لتنويع مصادر الدخل، مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، والسياحة. إن ما يمكن وصفه بـ"الكسل المؤسسي" قد ساهم في ترسيخ هذا الاعتماد، وجعل من أي اهتزاز في أسواق النفط العالمية كارثة حقيقية تهدد الاستقرار المالي والاجتماعي في البلاد.

وقد أظهرت تقارير رسمية صادرة عن مؤسسات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك عن البنك المركزي العراقي ووزارتي التخطيط والمالية،

أن الاقتصاد العراقي بات اليوم أكثر عرضة للأزمات من أي وقت مضى. ففي ظل غياب قاعدة إنتاجية حقيقية وعدم وجود مداخيل مستقرة من قطاعات غير نفطية، فإن الدولة تجد نفسها محصورة في دائرة مغلقة، حيث تُصرف العوائد النفطية على الرواتب والنفقات الجارية ومشاريع بنية تحتية غير مكتملة أو مؤجلة، دون وجود استراتيجية واضحة للاستثمار المستدام.

ومن خلال اطلاعي على التحليل الذي أجراه الخبير الاقتصادي زياد الهاشمي، والذي اعتمد على مؤشرات الأداء والمخاطرالمستقاة من تقارير دولية، اشارة أن خمسة عشر قطاعًا من أصل عشرين في العراق تُصنّف بأنها "ضعيفة" أو "ضعيفة جدًا"، وهو ما يعادل خمسة وسبعين في المئة من الاقتصاد الوطني. من بين هذه القطاعات نجد الكهرباء والماء والصحة والبيئة والطاقة المتجددة في أسوأ حالاتها، في حين تسجّل قطاعات كالنقل والزراعة والتعليم والصناعة والسياحة أداءً ضعيفًا. أما المؤشر الإيجابي الوحيد فقد كان في قطاعي النفط والاستيراد، وهو ما يعيدنا إلى جوهر الأزمة: أن العراق يعيش على ما يستخرجه من الأرض، لا على ما يصنعه أو يزرعه.

إن استمرار الاعتماد على القطاع النفطي لا يخفي فقط فشل القطاعات الأخرى، بل يزيد من تدهورها لأن الإيرادات تُستخدم في تغطية العجز الآني، وليس في بناء القدرات. هذا النمط من الإنفاق يعمّق الأزمة ويؤجل الانفجار. فبدلًا من أن تكون عوائد النفط أداة لبناء الاقتصاد، أصبحت وسيلة لتسكين آلامه.

وفي ظل هذا الواقع، تبدو معاناة القطاع المالي والمصرفي أكثر وضوحًا. رغم الجهود التي بُذلت لإعادة هيكلة المصارف الحكومية ورفع كفاءة البنوك الخاصة، إلا أن الفجوة ما تزال كبيرة. فالمصارف الحكومية تهيمن على أكثر من 75% من الأصول المصرفية، وتُمنح امتيازات على حساب المصارف الخاصة التي تُقيّد قدرتها على التوسع وخدمة المشاريع الإنتاجية. ورغم دخول مصارف أجنبية إلى السوق العراقية، فإن غياب بيئة قانونية وتنظيمية متقدمة يجعل من الاستثمار المالي في العراق أمرًا محفوفًا بالمخاطر.

البنك الدولي أشار في تقرير شامل إلى أن نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي في العراق لا تتجاوز 10%، مقارنة بمتوسط يبلغ 55% في دول المنطقة. كما أن الشمول المالي لا يزال ضعيفًا، إذ إن معظم المواطنين لا يمتلكون حسابات مصرفية أو أدوات مالية حديثة. وهذا يعوق أي عملية نهوض اقتصادي، لأن غياب التمويل يعني غياب النشاط الاستثماري الفعّال.

ولا يمكن إغفال أن ضعف قطاع الكهرباء في العراق يشكل عائقًا هائلًا أمام أي نهوض صناعي أو زراعي. فالكهرباء عنصر أساسي في كل منظومة إنتاجية، وغيابها أو اضطرابها المستمر يُكبّد المستثمرين خسائر فادحة ويُفرّغ السوق من أية فرص نمو حقيقية. ولا يختلف الوضع كثيرًا في الزراعة، التي أصبحت مرهونة للمناخ أكثر من ارتباطها بخطط الري والإنتاج، نتيجة إهمال طويل في البنية التحتية الزراعية وسياسات الدعم.

في السياق ذاته، فإن قطاع التأمين، الذي أتيحت لي الفرصة للمساهمة فيه، لا يزال مهمّشًا رغم دوره الحيوي في إدارة المخاطر الاقتصادية وتوفير الحماية للمشروعات العامة والخاصة. غياب الإطار الرقابي الفعّال، وهيمنة الشركات الحكومية على عقود التأمين، وغياب ثقة السوق، كلها عوامل ساهمت في تقزيم هذا القطاع وتحجيم قدرته على المشاركة في التنمية.

إن المشهد العام للاقتصاد العراقي لا يمكن فهمه بعيدًا عن السياق السياسي والمؤسسي. فالتخبط الإداري، وتضارب السياسات، وضعف التنسيق بين المؤسسات، وغياب الشفافية في تنفيذ الموازنات، أدت جميعها إلى تفتيت الرؤية الوطنية وتهميش أي محاولات جادة للإصلاح. لقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تحويل الوفرة المالية إلى تنمية مستدامة، بل استخدمتها لشراء الوقت وامتصاص الغضب الشعبي، بينما كانت النار تزداد اشتعالًا تحت الرماد.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى تصريح الدكتور علي عبد الأمير علاوي، وزير المالية الأسبق، الذي عبّر صراحة عن أن "الاعتماد الكلي على النفط لا يخفي فشل القطاعات الأخرى، بل يزيد من تدهورها، لأن الإيرادات تُستخدم لتغطية العجز الآني، وليس لبناء القدرات." وأضاف أن هذا النمط من الإنفاق "يعقّد الأزمة ويؤجل الانفجار." وقد أكد في مناسبات عدة أن "إنقاذ الاقتصاد العراقي يتطلب ثورة حقيقية لإعادة صياغة هيكل الدولة والنهوض بمؤسساتها الاقتصادية." هذه التصريحات الصادرة من داخل المؤسسة الرسمية نفسها تؤكد عمق الأزمة وحجم الحاجة إلى إعادة توجيه المسار الاقتصادي.

ومن واقع هذه التجربة والمتابعة، أجد أن ما يحتاجه العراق ليس مجرد تنشيط اقتصادي محدود أو إصلاحات تقنية منعزلة، بل اقتصاد قوي ينظر إلى المستقبل بعينٍ يقظة، ويتأهب لما هو غير متوقع. رفاهية الشعب لا يمكن ضمانها إلا بوجود منظومة قانونية واضحة تنظم عمل الشركات، وتضبط ممارسة المهن، وتؤطر العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص وفق قواعد الحوكمة، والسلوك المهني، والشفافية.

لا يمكن لاقتصاد أن ينهض دون أن تكون جميع أجزائه مترابطة وفعّالة كما في الساعة الدقيقة. فالساعة لا تؤدي وظيفتها إلا إذا عمل كل ترس فيها بتناغم. وإن تعطّل جزء منها، تعطّل الوقت برمته. كذلك هو الاقتصاد؛ لا يكفي أن يعمل قطاعٌ واحد بقوة بينما البقية تعاني من الشلل. يجب أن تُبنى الهيكلية الاقتصادية على التكامل، والتناغم، والاتساق، لضمان مستقبلٍ متماسك لا يتوقف مع أول خلل.

العراق لا تنقصه الموارد ولا الطاقات، بل يحتاج إلى قرار وطني جامع يعيد صياغة المسار الاقتصادي على أسس حديثة، عقلانية، وشاملة. وهذا هو التحدي الأكبر والأمل الأعظم في آنٍ واحد.

المراجع:

1. البنك الدولي – تقرير "مراجعة الأداء الاقتصادي للعراق"، أبريل 2024.
2. صندوق النقد الدولي – تقرير تقييم المادة الرابعة للعراق، 2023.
3. البنك المركزي العراقي – بيانات القطاع المصرفي، 2022–2024.
4. وزارة التخطيط العراقية – خطة التنمية الوطنية.
5. زياد الهاشمي – تحليل أداء ومخاطر القطاعات الاقتصادية في العراق، 2024.
6. تصريحات الدكتور علي عبد الأمير علاوي – اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، 2022.
7. تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – (UNDP) العراق.

الكاتب: **بسام أديب جيلميران**
استشاري – ابوظبي

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600